20180831-0015a-2

نفاق ممانع حول محكمتين
4
اليوم العالمي للمفقودين.. مسيرات ولقاءات ومطالبة بقانون كشف المصير
5
العدّ العكسي لنهاية حرب أفغانستان
8
فراج لـ«المستقبل»: أبو زمع بدأ مهمته.. ولهذه الأسباب أقيل ستراكا
14
أبطال أوروبا: ريال مدريد مع روما.. ورونالدو يواجه يونايتد
15

20180831-0010 b-2

اليوم العالمي للمفقودين.. مسيرات ولقاءات ومطالبة بقانون كشف المصير

هيام طوق

هنّ أمهات المفقودين والمخفيين قسراً اللواتي يعانين دائماً من جرح نازف منذ أكثر من ٤ عقود، وقد توقف الزمن بالنسبة لهن لحظة فقدان أبنائهن أو أزواجهن. والمعرض الذي أقيم في غاليري Art on ٥٦th – الجميزة، بعنوان «حضور غياب» الذي حاول من خلاله ٤ فنانين ومصورين فوتوغرافيين تجسيد الفقدان وانعكاساته، ليس سوى دليل على أن أولئك النسوة هن أسرى اللحظة التي مضت عليها سنوات وسنوات حتى أن مقتنيات المفقودين بالنسبة لهن مقدسة لا يمكن المسّ بها أو إهمالها. في المعرض، توجد كنبة مغطاة بشرشف كي لا تبوخ أو تتبخر رائحة الأحباء مع رياح الألم العاصفة، وإلى جانبها عدة شخصية لأحدهم، كان يستخدمها للمرة الأخيرة، وأدوات مطبخ كاملة ومأكولات كانت تطهوها إحدى الأمهات قبل تلك اللحظات المشؤومة، وعلب مليئة بالذكريات والقصص الموجعة والمؤلمة. قصص تحولت إلى قضايا وطنية، يأمل أصحابها من الدولة القيام بواجباتها لطي الملف وبلسمة الجرح النازف.

■ الطبش متحدثة في حلقة نقاش «الدولية للصليب الأحمر» وبدا المشاركون (جورج فرح)

لمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المفقودين في ٣٠ آب، أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حلقة نقاش، حول قانون المفقودين وحق أهاليهم بالمعرفة. إذ أن مشروع القانون مر في لجنة الإدارة والعدل البرلمانية، وينتظر اليوم التصويت عليه في المجلس النيابي، وفي حال مروره سيكون قاعدة لتشكيل آلية للكشف عن مفقودي الحرب. حضر حلقة النقاش، النائب ابراهيم كنعان ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، النائب أغوب تيرزيان ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، النائب رولا الطبش ممثلة الرئيس المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري، ممثلو القوى الأمنية والسفارات والبعثات الديبلوماسية والمجتمع المدني.

بعد فيلم عن قضية المفقودين، وحق الأهالي في معرفة المصير وطي هذه الصفحة، وترحيب من يارا خواجة، تحدث نائب رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بابلو برسيلي، مشدداً على أن الوقت حان ليطوي لبنان هذه الصفحة المؤلمة من الحرب اللبنانية، لافتاً إلى أن اللجنة تعمل على المستوى التقني، إذ تقوم بأخذ عينات بيولوجية من الأهالي لإجراء فحص الحمض النووي، واليوم المجلس النيابي المنتخب مطالب بالدعم القانوني لتشكيل آلية للكشف عن المفقودين.

وقالت الطبش: «أمام هذه الكوارث البشرية غير الإنسانية ليس مسموحاً في القرن الواحد والعشرين أن يكون هناك مفقودون أو مخطوفون قسراً، وتقع مسؤولية الاختفاء على عاتق سلطات الدول التي عليها التزام بسنّ القوانين ذات الصلة وتطبيقها وجعل أحكامها معروفة على نطاق واسع. وحق الأهالي بمعرفة مصير المفقودين هو حق كرّسه قرار مجلس شورى الدولة الصادر في ٤ آذار ٢٠١٤، ويعطي الحق للأهالي بالاطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي أجرتها الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٠»، مشيرة إلى أن «هناك من يعتقد أن فتح هذا الملف يوقظ الفتنة، وهذا الكلام غير صحيح ولا يمكن طي صفحة الحرب الأهلية إلا بإقفال هذا الملف ومعرفة مصير أحبابنا وإخواننا وأبائنا وزملائنا، فلا سلمَ أهلياً في بلد يعاني من رواسب الحرب».

وأضافت: «لا بد من موقعي كنائب، أي مشرّعة ومحامية، أن أقف أمام قانون يضمن حقوق المفقودين وأهاليهم ويسعى إلى معرفة مصيرهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو السياسية لأن حقوق الإنسان ليست حكراً على أحد. هناك اقتراح قانون موجود في مجلس النواب ومصادق عليه من قبل لجنتين نيابيتين، ونضم صوتنا إلى مطلبكم بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تنحصر مهمتها بالكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً. لذلك يجب تبني مشروع علمي أو اقتراح القانون لحل القضية بدءاً من جمع وحفظ العينات البيولوجية من الأهالي لإجراء فحص الحمض النووي وصولاً للتعرف على هويات المفقودين. ويجب في أول فرصة عرض اقتراح القانون المقدم سابقاً على اللجان النيابية المختصة تمهيداً لعرضه على الجلسة العامة وإقراره، لأنه لا يمكن أن يخطف المفقود مرتين».

وقالت: «حسبما لمست عند الأفرقاء كافة، فإن النية موجودة لإنهاء هذا الملف، وهناك أمل كبير لمعرفة مصير ١٧٤١٩ مواطناً لبنانياً. لذلك يجب الإتفاق على صيغة ترضي الجميع ومقبولة تمهيداً لإقرارها ودخولها حيز التنفيذ في أول جلسة عامة لمجلس النواب».

وتحدث النائب السابق غسان مخيبر عن «عدد من الدول التي شهدت حروباً، وكان لديها أعداد هائلة من المفقودين، واستطاعت كشف مصيرهم، وإقفال ملفاتهم، فلماذا نحن اليوم بعد كل هذه السنوات لا يزال الجرح الوطني نازفاً؟»، معتبراً أن «على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه الأهالي في الكشف عن مصير أبنائهم»، لافتاً إلى أن «القانون يترجم إرادة سياسية للدولة»، متحدثاً عن «تشكيل هيئة وطنية مستقلة تتألف من رسميين ومدنيين، تتمتع باستقلالية ادارية ومالية وبحصانات عالية لأعضائها». ودعا المجلس النيابي إلى «إقفال هذه القضية الوطنية، والتصويت على مشروع القانون في الجلسة الأولى».

وأوضحت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني أن «الحل يقوم على جزءين: جمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسراً لإجراء فحص الحمض النووي، وبدأ الصليب الأحمر بتنفيذه، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً وفق اقتراح قانون موجود في مجلس النواب ينتظر إحالته إلى الهيئة العامة. مع الإشارة إلى أن هذا القانون أخذ بالاعتبار خصوصيات الوضع اللبناني، ولم يقاض أحداً عن ارتكابات الحرب مما يعني تسليماً ضمنياً بقانون العفو».

مسيرة إلى مجلس النواب

والتقى أهالي المخطوفين والمفقودين والمخفين قسراً، أمام خيمتهم في حديقة جبران خليل جبران قبالة بيت الأمم المتحدة «الاسكوا» في ساحة رياض الصلح. ويأتي اللقاء بدعوة من لجنة أهالي المخطوفي والمفقودين في لبنان، بالتنسيق مع جمعية «لنعمل من أجل المفقودين»، ككل عام في ٣٠ آب، اليوم الذي اختارته الأمم المتحدة يوماً عالمياً للمفقودين، بحيث تجمع عدد من الأهالي بمشاركة النائب حكمت ديب ومخيبر ووفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وألقت حلواني كلمة شددت فيها على أن «لا أحد ينال من مناعة قضيتنا إزاء التجاذبات السياسية لأن قضيتنا هي الوحيدة التي لا تميّز بين الطوائف والمناطق. فلجنتنا تضم اشخاصاً من كل طوائف لبنان، بل من كل الجنسيات المقيمة على الأراضي اللبنانية آنذاك. وعريضتنا التي نالت تواقيع رؤساء كل أحزاب لبنان ونواب من كل كتله البرلمانية هي بمثابة وثيقة وفاق وطني جديدة، بواسطتها ستعيد الدولة انبعاثها وسيكون موعدنا السنة المقبلة محطة حاسمة لوضع حد لمعاناتنا».

وفي نهاية الاعتصام، دوّن الاهالي أسماء مفقوديهم وتواريخ اختطافهم وفقدانهم على أوشحة قماش. بعدها انطلق الأهالي من أمام الخيمة بمسيرة في اتجاه مجلس النواب تقدمها مخيبر وحلواني اللذان توجها إلى مبنى المجلس، والتقيا نائب رئيس المجلس ايلي الفرزلي وعدداً من النواب. وقالت حلواني: «شددنا على إقرار اقتراح القانون والتعجيل في وضعه في أول جلسة عامة سواء أكانت جلسة تشريع الضرورة أو جلسة عادية».